

Arab Organisation for Human Rights in the UK  
المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا



# تحقيق في

مقتل المواطن المصري  
مصطفى رمضان مرسي



أكتوبر 2015



# تحقيق في

مقتل المواطن المصري  
مصطفى رمضان مرسي

أكتوبر 2015



# مصطفى رمضان مرسى

صفي برميہ من الطابق الحادي عشر

الأدلة التي جمعت ومعاينة مسرح الجريمة تؤكد

استحالة القفز من أجل الهرب

حالة رمضان تعتبر الخامسة في أسلوب

التصفية بالرمي من علو شاهق



أعلنت وزارة الداخلية المصرية بتاريخ 11 أكتوبر/ تشرين الأول 2015 عن مقتل المواطن مصطفى رمضان مرسي -جمعة- مواليد 23 نوفمبر/ تشرين الثاني 1974، مدرس- إثر سقوطه من شرفة منزل كان يقيم به بالطابق الحادي عشر بإحدى العقارات بالإسكندرية، وذلك بعد مدهمة قوات الأمن للشقة حيث كان يحاول الهرب.

وذكر البيان أن القتل حاول الهرب من خلال القفز إلى

إحدى الشرفات المجاورة إلا أنه فقد توازنه وسقط من شرفة المسكن فلقى مصرعه على الفور، وأضاف أن قوات الأمن عثرت على "طبنجة" وعدة طلقات نارية، و"فرد خرطوش"، وادعى البيان أن القتل كان يستخدمها في أعمال عنف حيث جاء في البيان أنه ثبت تورطه في 15 قضية.

بالقراءة الأولية للبيان الصادر عن وزارة الداخلية بدا أن هذه الحالة أتت في إطار حملات التصفية الجسدية خارج إطار القانون التي تنتهجها السلطات المصرية في الأشهر الأخيرة بشكل متصاعد، حيث تم توثيق مقتل 50 شخصاً على الأقل بأساليب مماثلة منذ الثالث من يوليو/ تموز 2013، من بينهم شخصين قُتلا بصورة أقرب ما تكون إلى ما تم مع القتل المذكور.

كما تم توثيق قيام قوات الأمن المصري بتعريض شخصين على الأقل للتعذيب، ومن ثم إلقاءهم من نوافذ أو شرفات منازلهم إلى الشارع، ومن ثم ادعت الداخلية أنهم سقطوا من شرف المنازل بعد اختلال توازنهم أثناء محاولتهم الهرب ليودعوا في مشافي غير مجهزة لاستقبال حالاتهم تحت حراسة مشددة .



## تقصي حقيقة الواقعة:

للقوف على حقيقة الواقعة تم بحث وتحليل بيان وزارة الداخلية بشكل موضوعي ، وسماع شهادات الشهود من أقارب القتيل ومعارفه، كما تم التقاط صور حية لكل جوانب العقار محل الواقعة والكائن بالعقار رقم 7 شارع عبد الرحمن بن عوف منطقة طوسون/المنتزه ثان . محافظة الإسكندرية، ومن ثم مقارنتها مع رواية بيان وزارة الداخلية وطرح كافة الإحتمالات حول سيناريو اختلال توازن القتيل أثناء محاولته الهرب عبر شرفة الشقة الكائنة في الطابق الحادي عشر المزعوم بحسب البيان.



## شهادات الشهود:

في إفادته قال م.س أن " مصطفى كان يعاني من إعاقة في يده اليمنى حيث أصيب بطلق نارى في أحداث الحرس الجمهورى التي وقعت قبل أكثر من عامين في يوليو/ تموز 2013، كما أنه كان مطارداً قبل أكثر من ستة أشهر، حيث كان مطلوباً على خلفية اتهامه بمعارضة السلطات وحالته الصحية لا تسمح له بحال أن يرتكب أية أعمال عنيفة أو تخريبية.

بعد واقعة وفاته وبعد علم الأسرة بها توجه بعض أفراد أسرته لاستلام الجثة فقبولوا بتعنت غريب في إنهاء إجراءات الدفن، حيث قامت قوات الأمن باحتجاز أحد أقارب القتل تعسفياً مساء الأحد 11 أكتوبر/ تشرين الأول 2015 عند ذهابه مع بقية الأسرة لاستلام الجثة من مشرحة كوم الدكة بالإسكندرية، ولم تفرج عنه إلا عصر اليوم التالي، كما تم احتجاز الجثة ورفض تواجد أي فرد من أسرة القتل في المشرحة إلى جوار الجثة على الرغم من انتهاء عملية التشريح بعد ساعات قليلة من الواقعة، ولم يتم السماح إلا لثلاثة أفراد في اليوم التالي لحضور الغسل ليتم دفن الجثة مساء الاثنين 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2015".

وفي شهادة لأحد أقارب القتل ممن حضروا عملية الغسل "لم يسمح لنا بالبقاء داخل المشرحة إلا دقائق معدودة وكان هناك تشديداً أمنياً كبيراً حول السماح لأي فرد بالدخول، وعند قيامنا بعملية الغسل وجدنا آثار طلق نارى في القدم، وكانت الأوضاع مقلقة للغاية وتواجد الأمن حائلاً بين التقاط أي صور للجثة أو طلب الحصول على أي صفة تشريحية من قبل الأطباء المختصين حيث تم اعتقال أحد ذوي القتل من أمام المشرحة عند حضوره لاستلام الجثمان ولم يفرج عنه إلا في مساء اليوم التالي قبل أن يتم الإفراج عن الجثمان والسماح بدفنه".

## تحليل رواية وزارة الداخلية:

بمقارنة رواية وزارة الداخلية للواقعة مع ما ورد على لسان الشهود، وصور خاصة تم التقاطها للعقار محل الواقعة من كافة الاتجاهات، تبين أن رواية وزارة الداخلية هي ادعاء يتسم بعدم المعقولية ويحوى العديد من التناقضات الواضحة والتي كان أهمها:

بحسب بيان وزارة الداخلية فقد قام القتل بمحاولة الهرب من شرفة الشقة الكائنة بالطابق الحادي عشر في العقار محل الواقعة عند مدهامة الشقة، حيث حاول الهرب من خلال القفز إلى إحدى الشرفات "المجاورة" إلا إنه فقد توازنه وسقط ليلقى مصرعه في الحال وهو ما تكذبه المعاينة البسيطة للعقار والذي ينسف تماما رواية الداخلية للأسباب الآتية:

- لا توجد أي شرفات مجاورة للشقة محل الواقعة من الجهة الشرقية حيث أن العقار المجاور مكون من طابق واحد فقط أي أنه يبتعد مسافة 30 مترا على الأقل عن شرفة الشقة محل الواقعة، كما أن الشقة محل الواقعة تحوي شرفة واحدة تطل على الجهة الغربية.

- وفي الجهة الأخرى للعقار محل الواقعة من الناحية الغربية حيث تتواجد شرفة العقار يوجد مبنى مكون من أربعة طوابق، لتكون المسافة بين شرفة الشقة التي سقط منها القتل وأول سقف من الجهة الغربية 21 مترا على الأقل، ليتضح أن رواية الداخلية رواية كاذبة متناقضة مع الواقع حتى مع افتراض أن المقصود من بيان الداخلية على خلاف ما ذكر أن القتل قصد العقار المقابل وليس المجاور، فهو أيضا أمر يستحيل حدوثه حيث أن العقار المقابل ينتهي عند الطابق التاسع أي بفارق طابقين بطول ستة



أمتار، بالإضافة إلى ان المسافة بين العقارين عرضا ثمانية أمتار وهي مسافة تجعل رواية السعي للهرب بالقفز إلى أي اتجاه أمر يناقض العقل والمنطق.

- يتضح من معاينة العقار أنه لا وجود لأي نوافذ أو مخارج خلاف الموجودة في مقدمة العقار كما هو واضح في الصور.





صورة للشقة محل الواقعة من الجهة الشرقية





صورة للعقار محل الواقعة من الجهة الغربية



صورة العقار محل الواقعة من الخلف

تتسم رواية الداخلية بعدم المعقولة في ادعاء امتلاك القاتل لأسلحة نارية وطلقات دون أن تشير إلى استخدامها لمواجهة القوات أو تعطيلها حتى يستطيع الهرب بحسب الرواية المزعومة.

بحسب الشهادات الواردة فالقاتل مصاب بإعاقة في يده نتيجة إصابته بطلق ناري في اليد اليمنى والبطن في أحداث الحرس الجمهوري في يوليو 2013، مما يؤكد عدم تمتعه بالجاهزية البدنية التي تمكنه من القيام بأعمال العنف المشار إليها في البيان والتي بلغت 15 عملية.

بحسب الشهود فقد شوهد على جثمان القاتل -أثناء عملية التغليف- آثار طلق نارية في القدم وهو مالم يرد في بيان الداخلية، ويؤكد أن القاتل أُلقي القبض عليه دون مقاومة من جانبه وتعريضه للتعذيب بإطلاق الرصاص على قدمه قبل إلقائه من الشرفة لتزييف واقعة مقتله.

قامت قوات الأمن بالقبض على أحد أقرباء القاتل الذي توجه للمشرحة لاستلام الجثمان دون أي مبرر قانوني، كما تم منع الأسرة من الحصول على الصفحة التشريحية أو تقرير الطب الشرعي، بالإضافة إلى تأخير الدفن والتعنت في إنهاء الإجراءات، لتعكس تلك الممارسات حرص الداخلية على طمس الأدلة وإخفاء الحقيقة.



## النتيجة:

رواية الداخلية حول مقتل مصطفى رمضان مرسي جمعة-مواليد 23 نوفمبر/تشرين الثاني 1974، مدرس . وادعاء مقتله بسقوطه أثناء محاولته الهرب بأن حاول القفز من شرفة الشقة التي كان مقيما بها بالطابق الحادي عشر إلى شرفة عقار مجاور، هي رواية كاذبة لا تتسم بالمعقولية تكذيبها الأدلة الواضحة وشهادات الشهود والمعاينة البسيطة لمقر الواقعة.

ما تم بحق المواطن مصطفى رمضان مرسي جمعة هو جريمة قتل عمد مع سبق الإصرار بحسب نصوص القانون المصري والدولي، ولا يغير تلك الحقيقة رواية السلطات العبتية حول مقتله.

## حالات مماثلة:

بتاريخ 1 فبراير/شباط 2015 تم اعتقال المواطن خالد محمد مصيلحي-34 عاماً أثناء مشاركته في إحدى التظاهرات المعارضة بمدينة الزقازيق بالشرقية مساء ذلك اليوم، واقتيد إلى مكان مجهول بحسب شهود عيان، وفي اليوم التالي فوجئت أسرته باتصال هاتفي من قسم شرطة أول الزقازيق ليخبرهم عن وفاته نتيجة سقوطه من شرفة إحدى الشقق أثناء محاولته للهروب.

بتاريخ 21 مايو/أيار 2015 أعلنت وزارة الداخلية أن المواطن سيد أحمد عبد ربه أحمد-40 عاماً، سقط من شرفة منزله بالمرج أثناء محاولته الهرب عندما ذهبت قوات الأمن لإلقاء القبض عليه بذات التاريخ في حين ذكرت أسرته أن قوات الأمن قامت بالاعتداء عليه بالضرب وألقته من شرفة المنزل واقتادته معها مصاباً ثم واصلت تعذيبه حتى توفي، وهو ما أكدته زوجة القتيل حيث أن قوات الأمن قامت باحتجازها معه عدة ساعات قبل الإفراج عنها بعد وفاته.

بتاريخ 29 يوليو/تموز 2015 قامت قوات الأمن بإلقاء المواطن محمود محمد إيهاب صفوت-28 عاماً، من شرفة شقته الموجودة بالطابق الثالث بإحدى عقارات منطقة جسر السويس بالقاهرة، واقتيد مصاباً مع زوجته إلى مكان مجهول، وتم تعريضهما للاختفاء القسري لمدة 24 ساعة، قبل أن يتم الإفراج عن زوجته، ونقل محمود إلى مستشفى هيليو بليس بمصر الجديدة تحت الاحتجاز نتيجة إصابته بكسر في الحوض والعمود الفقري، بالإضافة إلى حدوث تجمع دموي في جمجمته ما أدى إلى دخوله في غيبوبة لعدة أيام، ولا زالت حالته الصحية غير مستقرة حتى الآن.

بتاريخ 14 سبتمبر/أيلول 2015 داهمت قوات الأمن منزل الطبيب محمد محمود الأودن بمدينة أشمون بمحافظة المنوفية وقامت بالاعتداء عليه بالضرب ثم إلقائه من شرفة المنزل بالطابق الخامس وفقاً لشهادة زوجته والجيران، بعدها تم نقله إلى مستشفى أشمون إلا أنها رفضت



استلامه لعدم جاهزيتها للتعامل مع حالته، فتم نقله إلى مستشفى شبين الكوم الجامعي واحتجز بداخلها تحت الحراسة المشددة ولا زالت حالته الصحية متدهورة حتى الآن حيث أنه أصيب بكسور متفرقة في جميع أجزاء جسده.



## الخلاصة والتوصيات:

- بلغ عدد القتلى جراء انتهاج الأمن المصري لعمليات التصفية الجسدية خارج إطار القانون منذ الثالث من يوليو/تموز 2013 وحتى الآن 50 شخصاً علي يد قوات الأمن، بينما تظل 35 حالة قتل في ظروف مشابهة بحاجة إلى بحث وتحقيق دقيق لعدم توافر أدلة كافية في حالاتهم حتى الآن، في ظل امتناع جهات التحقيق المصرية عن اتخاذ أي إجراء جاد ومحايد في التحقيق في تلك الوقائع وفقاً للقانون دون أن تشمل تلك الأعداد محافظتي شمال وجنوب سيناء.
- آلاف المعارضين المصريين الملاحقين على خلفية معارضة السلطات معرضون للقتل في أي وقت دون أي فرصة للتمتع بحقوقهم الأساسية وفي مقدمتها الحق في الحياة، في ظل إصرار النظام المصري على المضي قدماً في نهجه الدموي.
- المجتمع الدولي شريك للنظام المصري في هذه الجرائم، فالعلاقات القوية والدعم السياسي والعسكري المقدم للنظام،



بالتوازي مع جرعات الصمت، هي التي أعطت ذلك النظام الضوء

الأخضر لإهدار حقوق الإنسان وعلى رأسها الحق في الحياة.

■ الأجهزة المتخصصة في الأمم المتحدة ومؤسسات المجتمع

الدولي ذات العلاقة مدعوين للتدخل للتحقيق بشكل عاجل

وسريع في الجرائم المختلفة التي يرتكبها النظام المصري في

مقدمتها انتهاج القتل بالتصفية الجسدية والتعذيب والإهمال

الطبي داخل مقر الاحتجاز.